٢١٤١، ٢٧و٢٨/٨/١٩٨٠، ص ٨). واكد بيرس للصحيفة، انه سمع اشياء واضحة بهذا الخصوص، من كارتر نفسه في لقائهما الاخير في واشنطن. وبرأيه، ان الولايات المتحدة «بعيدة عن الرضوخ لضغوط دول العرب النفطية التي تؤثر عبرها على العالم» (**المصدر نفسه**). وكان بيرس بذلك، يرد على الاتهامات التي كررتها حكومة بيغن كثيرا ضد الادارة الاميركية، بأنها خضعت في موقفها بمجلس الامن لابتزاز الدول النفطية.

اثر القرار على الخلاف الحزبي الداخلي: في حقيقة الامر، استطاع بيغن ان يضع المعارضة، ممثلة بزعامة حزب العمل في وضع صعب عندما قرر عرض قانون القدس على الكنيست للتصويت عليه، فقد اضطرت المعارضة الى التصويت الى جانب القانون، رغم معرفة كثير من نوابها بالاخطار التي ستنتج بعد اقرار مثل هذا القانون، اضافة الى تحفظهم على توقيت عرضه. وفي اعقاب ادانة مجلس الامن للقانون وبدء عدد من الدول سحب سفاراتها من القدس تنفيذا لقرار المجلس، جرى نقاش حاد بين بيغن ورئيس المعارضة شمعون بيرس في جلسة كانت تعقدها لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، خصصت اساسا للاستماع الى تقرير بيغن عن عملية الجيش الاسرائيلي الفاشلة في جنوب لبنان. لكن سرعان ما تحول النقاش الى الوضع الذي نتج عن اقرار قانون القدس. فقد اعتبر بيرس ان تصرف الحكومة قاد الى فشل سياسي، وان القانون لم يكن ضروريا. واوضح بيرس ان حزبه «لا يعارض مضمون القانون، وانما توقيت اتخاذه. وانه حاول اقناع الحكومة بعدم تأييدها لطرح القانون على التصويت في الكنيست، لكن رئيس الحكومة الغى اللقاء معه للبحث بهذا الموضوع في اللحظة الاخيرة» («**يديعوت احرنوت**»، ٢٤/٨/١٩٨٠). ورد بيغن على اقوال بيرس فقال: ان المعارضة «زرعت الحيرة لدى الشعب» واضاف، انه عندما قطعت الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل اثناء حكم المعراخ، فإن الليكود لم يستثمر ذلك سياسيا.

وكشف المعلق الصحفي تيدي بروس حقيقة موقف كل من الائتلاف الحاكم بزعامة بيغن، والمعارضة، ازاء طرح قانون القدس. فالتعليلات التي ينادي بها رؤساء حزب العمل في تأييدهم لقانون القدس «تنبع اساسا من الدوافع القومية العامة، ومن اعتبارات المصلحة الانتخابية كذلك» («**دافار**»، ٢٠/٨/١٩٨٠). وهم يقولون، ان القانون لا يزيد ولا ينقص من وضع العاصمة، لكن لو صوتنا ضده «لأذاقنا بيغن وطاقمه، طعم الموت واعتبرونا كخونة. ولادعوا اننا مستعدون لتسليم القدس الى سلطة غريبة. ومقابل ذلك، ان تأييد القانون يمكن ان يعطي فوائد ان لم تكن فعالة، فهي غير ضارة» (**المصدر نفسه**). واضاف الكاتب موضحا ورطة حزب العمل في تصويته لصالح القانون قائلاً: «لو ان الحزب صوت ضد القانون لاستطاع الحديث الان، لكن بعد ان صوت نوابه مع القانون فإنهم لا يستطيعون رفع اصواتهم ضد هتحياه والليكود، الذين باعوا القدس مقابل حركة مسرحية» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة لموقف الليكود، فقد اعتبر الكاتب، ان قانون القدس هو احد الالغام التي يزرعها بيغن في وجه الحكومة التي ستأتي بعد سنة، وهو واحد من الالغام الكثيرة التي زرعها منذ مجيئه الى السلطة.

واعترف معلق آخر بحقيقة موقف جميع الاسرائيليين على اختلاف تياراتهم من مسألة القدس. وانها كانت بشكل او بآخر عاصمة لاسرائيل رغم عدم وجود اعتراف بذلك وتساءل، هل ان وجود حكومة الليكود هو السبب في الازمة القائمة حول قانون القدس؟ وهل ان حكومة عمالية تنقذ الوضع؟ واجاب على تساؤله قائلا، انه لا اساس لهذا الكلام «فالقدس ليست لليكود، ومعارضة العالم ليست ناتجة لوجودها تحت سلطة حكومة بيغن، وانما لوجودها بأيدي اليهود. فتوحيد القدس، وتطبيق القانون الاسرائيلي على جزئها الشرقي، كان من عمل حكومة الاتحاد الوطني التي قامت في العام ١٩٦٧. وكان ذلك بالحقيقة تعبيرا وتجسيدا لارادة كل اليهود، في ذلك الوقت، وفي كل الاوقات. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك شك، داخل اي انسان في الدولة، بأن هذا العمل تتويج لحقيقة عودة صهيون وان الامر التزام بحقيقة الفكرة الصهيونية» (شموئيل شفايتسر، «**معاريف**»، ٢٢/٨/١٩٨٠).